وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد / الدراسة المسائية

# السياسة النقديه ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي

مشروع بحث تقدم به الطالبة (تبارك فائد كاظم) إلى كلية الادارة والاقتصادكجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بإشراف

الدكتور حبيب شاروط

**2017 م**

أ

# بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي* وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي* وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي* يَفْقَهُوا قَوْلِي

صدق الله العظيم



# ألإهداء:

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

(والدي العزيز)إلى القلب الكبير

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

(والدتي الحبيبة)إلى القلب الناصع بالبياض

(إخوتي)إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

ـ

## شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل ,فأنه ليسرنا ويثلج صدرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذنا ,ومشرفنا الدكتور ( محمد حبيب شاروط ) الذي مدنا من منابع علمه

بالكثير,والذي ماتوانئ يوما عن مد يد المساعدة لنا وفي جميع المجالات ,وحمدا لله بأن يسره في دربنا ويسر به أمرنا ,

وعسى أن يطيل الله في عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كليتنا الحبيبة كلية جامعة القادسية متمثلة بعميدها الدكتور ( مجيد عبد الحسين هاتف ) لكل ماقدمته لنا من مساعدة ومساندة مكنتنا من المضي بخطى ثابتة في مسيرتنا العلمية .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة هذا البحث المتواضع و أغنائها بمقترحاتهم القيمة .



## المحتويات


| ت | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الاية القرانية | أ |
| 2 | الاهداء | ب |
| 3 | الشكر والتقدير | جـ |
| 4 | المحتويات | هـ |
| 5 | المقدمة - مشكلة البحث - فريضة البحث- هدف البحث - منهجية البحث | 1 |
| 6 | المبحث الاول السياسية النقدية الاطار النظري والمافهيمي - المفهوم | 2 |
| 7 | 1- المفهوم الضيق للسياسة النقدية , 2 - المفهوم الواسع للسياسة النقدية | 3 |
| 8 | الاهداف , 1 - الاهداف العامة للسياسة النقدية | 4 |
| 9 | 2- الاهداف الوسيطة والتشغيلية | 6 |
| 10 | أداوات السياسة النقدية ,1- الأدوات الكمية (غير المباشرة ) | 7 |

| | | |
|---|---|---|
| 11 | الادوات النوعية (المباشرة ) | 10 |
| 12 | المبحث الثاني أدوات السياسة النقدية الكمية التقليدية والمستحدثة في العراق | 11 |
| 13 | متطلبات الاحتياطي القانوني | 12 |
| 14 | عمليات السوق المفتوحة | 16 |
| 15 | التوصيات والاستنتاجات , 1 - التوصيات , 2- الاستنتاجات | 21 |
| 16 | المصادر | 22 |

**المقدمة :** تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة، بعدما اصبحت تصبو الى تحقيق اهداف اقتصادية عديدة ومن أهمها خفض معدلات التضخم والاستقرار في المستوى العام للأسعار والمحافظة على استقرار سعر الصرف وادارة عرض النقود ،وفي العراق وبعد تغيير الحاصل بعد عام 2015 حدثت تغيرات في استخدام ادوات ووسائل جديدة للسياسة النقدية ساعدتها في تحقيق أهدافها ومنها على وجه التحديد مزادات العملة الاجنبية والذي يمكن اعتباره كهدف وسيط لتحقيق هدف نهائي مهم وحيوي الا وهو استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار اسعار الصرف.

**مشكلة البحث:** تواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي إذ يعد التضخم وكيفية المحافظة على استقرار سعر الصرف واداره عرض النقد اهداف يجب

على السياسة النقدية ان تحققها من هنا تنبع مشكلة البحث هو كيفية تحقيق الاستقرار النقدي باستخدام ادوات السياسة النقدية.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية دور فاعل في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى إبراز الدور الفاعل للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق السعي للتحقيق سعر صرف مستقر للدينار العراقي والسيطرة على معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار ، ولتحقيق هذه الاهداف استخدام البنك المركزي العراقي الادوات الحديثة وعلى وجه الخصوص مزادات العملة والذي بدا العمل به عام 2015 .

**منهجية البحث :-** اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي لبيان أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وتفعيل دور السياسة النقدية.

## المبحث الاول : السياسية النقدية الاطار النظري والمفاهيمي

### 1- المفهوم :

تعد السياسة النقدية أداة من أداوت السياسة الاقتصادية العامة التي تستعملها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى ،والتي توظف للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الرئيسية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل.

وتعد الدراسات النقدية بالعديد من المفاهيم للسياسة النقدية, فمنهم من ينظر إليها على أنها السياسة النقدية التي تشمل القواعد والإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية لتحقيق أهدافها.

أو تعرف على إنها تلك العملية التي يتم من خلالها أشراف على توفير عرض النقد للدولة لتحقيق أهداف معينة مثل استقرار معدل التضخم وتحقيق الاستخدام الكامل وكذلك تحديد أسعار الفائدة .

وينظر لها البعض على أنها استعمال مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقد في البلاد أو السيطرة وإدارة حجم الائتمان الممنوح وشروطهُ. (1)

أو (( بأنها الإجراءات المتعددة للسلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظف الكامل دون تضخم. (2)

ومما تقدم يتضح بأن السياسة النقدية هي انعكاس لقدرة البنوك المركزية على استعمال الأدوات والإجراءات النقدية من اجل التأثير على الأهداف النقدية في سوق النقد من ثم التأثير على الأهداف الاقتصادية النهائية للدولة , وان مفهوم السياسة النقدية قد طرأ عليه العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعاً لتطور النظريات النقدية وللسياسة النقدية مفهومان :

**أ- المفهوم الضيق للسياسة النقدية :**

هي الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين

كالاستخدام الكامل تبعاً للاقتصادي ( Kent) ، في حين عرفها( Show) بأنها أي عمل واعٍ تقوم به السلطات النقدية لتغير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه.

**ب- المفهوم الواسع للسياسة النقدية:**

تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي ، بهذا المعنى فأنها تشمل على جميع الإجراءات

التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي. (3)

**2-اهداف السياسة النقدية :**

وتأسيساً على التعاريف الأنفة الذكر للسياسة النقدية فأنها تسعى عموماً إلى تحقيق جملة من الأهداف ,ويجب تصميم ستراتيجية واضحة للسياسية النقدية وبأهداف واضحة نهائية وأهداف وسيطة وأهداف أولية لتكون أهدافاً عامة لها التي ترغب السياسة النقدية في تنفيذها وهي كمايلي:(4)

**أ- الأهداف العامة للسياسة النقدية :**

(1) استقرار مستوى الأسعار

يعتبر من أهم اهداف السياسة النقدية ، أذ تسعى كل دولة تلافي التضخم ومكافحته في نفس الوقت معالجة احتمال حدوث الكساد والركود أن وجد ، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى اقل مستوى لها ، والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار الى اعلى مستوى لها ، ويعد بذلك الهدف المقصود من سياسة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان واستقرار مستوى العام للأسعار وبالتالي الاستقرار في قيمة النقود ، مما تؤدي الى معالجة الاختلال في توزيع الدخل والثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية ، التي تسهم وعلى نحو أساس في جذب الاستثمارات رفع مستوى النشاط الاقتصادي.

**(2)- تحقيق أعلى مستوى للاستخدام :**

ويراد به ضمان مستوى مرتفع من التشغيل إذ تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية , واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من البطالة وما يرافقها من اضطرابات اقتصادية واجتماعية ، وتشترك في ذلك مع السياسة المالية والتي تقوم على زيادة عرض النقد في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي وبالعكس.

**(3) - المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات:**

يمكن ان تسهم السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام المصارف التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان فينخفض الطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يسبب انخفاض في مستوى الأسعار الداخلية للسلع والخدمات وتشجيع صادرات الدولة والى تقليل الطلب المحلي على السلع المستوردة ، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم في المصارف الوطنية فضلا عن دخول رؤوس أموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات(5).

**(4)- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع :**

تسعى الدول الصناعية بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية بهدف تحقيق معدلات زيادة مستمرة وملائمة نحو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد وفي متوسط دخل الفرد الحقيقي ، وتسعى كل الدول بلوغ هذا الهدف بعد إشباع حاجات الإفراد ورفع مستوى رفاهيتهم (6).

**(5)-المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق:**

التي تتعامل فيها هذه المؤسسات ( السوق المالي والنقدي ) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني ، وان هدف السلطة النقدية هو تطوير الأسواق المالية والنقدية،فضلا عن استقطاب رؤوس الأموال الخارجية والاستثمار فيها, كما تساهم في تعبئة المدخرات الوطنية لاستثمارها في الأسواق المالية لدفع عملية التنمية في الاقتصاد الوطني .

**ب- الأهداف الوسيطة والتشغيلية :**

تتمثل بأنها مجموعة من الإجراءات التي تكون حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف النهائية ، وتعتبر هذه الأهداف وسيطة لأنها ليست بالأهداف النهائية ولكنها سلسلة من الإجراءات التي تربط باستخدام الأدوات الأساسية لتحقيق الأهداف النهائية. إذ تهدف السياسة النقدية للتأثير على الأهداف الوسيطة منها (تغير الأساس النقدي ,تغير احتياطيات البنوك والتأثير أسعار الفائدة قصير الأجل ), للوصول الى الأهداف النهائية عن طريق استخدام أدواتها النقدية المباشرة وغير المباشرة من خلال أجراءتها النقدية المباشرة وغير المباشرة على الأهداف الوسيطة للتأثير ( العرض النقدي , سعر الفائدة طويل الأجل ) لبلوغ الأهداف النهائية , إذ ان من غير المتوقع إن تصل أثار إجراءات الأدوات المستخدمة إلى الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها ألا بعد فترة تتراوح بين السنة أو السنتين وذلك حسب طبيعة الاقتصاد وعقود العمل المطبقة فيه(7) .

**3- أداوت السياسة النقدية:**

ويمكن للبنك المركزي إن يستخدم سياسة النقدية لتحقيق أهدافه ولان السياسية النقدية ترتبط وبشكل وثيق بالجوانب النقدية والاقتصادية فأنها تؤثر بذلك على سوق الأوراق المالية من خلال استخدامها لأدوات المباشرة والغير مباشرة وهي على النحو الأتي (8) :

**أ- الأدوات الكمية ( غير مباشرة ) :**

تعتمد السياسة النقدية أدواتها النقدية غير المباشرة للتأثير على (حجم الائتمان , سعر الفائدة على القروض, حجم السيولة النقدية ) وهي ثلاثة وسائل هي :

(1). عمليات السوق المفتوحة: (Open Market Operations)

(2). سعر إعادة الخصم :( Rediscount rate)

(3) نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: (Chang in the Reserve Requirement )

**(1) .عمليات السوق المفتوحة (Open market Operations)**

تعد عمليات السوق المفتوحة أكثر الأدوات أهمية للسياسة النقدية , ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق (المالية , النقدية ) في عملية بيع وشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بهدف تأثير على كمية النقد في التداول وكمية الاحتياطي لدى البنوك التجارية بما ينسجم مع مستوى النشاط الاقتصادي (9) . فيقوم البنك المركزي في عملية البيع عندما يرغب بتقليص عرض النقد فيتبع سياسة نقدية انكماشية وبعملية الشراء عندما يرغب بتوسيع عرض النقد فيتبع سياسة نقدية توسعية

، وليس معظم عمليات السوق المفتوحة هي بيعاً وشراء الأوراق المالية أنما تكون عن طريق عقد اتفاقيات تسمى (اتفاقيات إعادة الشراء ) والتي يوافق فيها البائعون على شراء الأوراق المالية تتم من خلال إعادة الشراء العكسي والتي تعرف ( بصفقات البيع والشراء المتعادلة ) والتي تستخدم من قبل البنك بشكل جزئي لان معظم المبيعات والمشتريات السوق المفتوحة بقصد التأثر على الاحتياطيات لمدة قصيرة أي أنها عملية دفاعية أكثر منها ديناميكية(10).

ويمكن بذلك أن تؤثر عمليات السوق المفتوحة على نشاط الاستثمار في الأوراق المالية من خلال التحكم بعرض النقد والائتمان عن طريق التأثير في الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية , وتتوقف فاعليتها على وجود أسواق نقدية ومالية متطورة مع عرض كاف من الأوراق المالية قابلة للتداول , والتي يزداد الطلب عليها من قبل المستثمرين (11) .

**(2)- سعر إعادة الخصم : ( Rediscount rate)**

يعد سعر أعادة الخصم من أقدم الوسائل التي تستخدمها البنوك المركزية ,غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحديث وخاصةً في البلدان النامية , لان أداة سعر إعادة الخصم يتطلب وجود أسواق (مالية , نقدية ) متطورة يكون فيها التعامل نشطا بالأوراق المالية , ولا توجد مثل هذه الأسواق في البلدان النامية ,ولهذا فان أداة سعر إعادة الخصم تكون ذات أهمية متواضعة في البلدان النامية. ويعني أداة سعر إعادة الخصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل ما يعيد خصمه من أوراق تجارية ,أو ما يعطيها من قروض بضمان أوراق مالية معينة, وبعبارة أخرى أذ يمثل سعر الخصم كلفة النقود التي تقترضها البنوك التجارية من البنك المركزي لتعزيز احتياطاتها , ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم في

إدارة السياسة النقدية للحفاظ على هيكل أسعار الفائدة ,فضلاً عن الحفاظ على مستوى الإرباح من الاحتياطيات بالعملات الأجنبية , فعندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فأنه ينخفض سعر إعادة الخصم مما يشجع البنوك التجارية على الاقتراض فتزداد قدرتها على منح الائتمان فيؤدي الى زيادة عرض النقد وانخفاض أسعار الفائدة مما يشجع الاستثمار في سوق الأسهم وزيادة إرباح الشركات وعوائدها, وبالعكس عند استخدام سياسة نقدية انكماشية في حالة التضخم من خلال رفع سعر الخصم على البنوك التجارية وبالتالي نقل رغبة هذه البنوك في الاقتراض مما ينعكس على رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور وهذا يؤدي تقليل الطلب على النقود وبالتالي انخفاض كمية النقود مما يساعد على معالجة التضخم ، وعلى ذلك فأن فاعلية سياسة سعر الخصم تعتمد على عاملين أساسيين هما[4]:

**أ.** مدى استجابة المصارف التجارية لسياسة سعر الخصم أي قيامها بتعديل أسعار الفائدة على ما تقدمه من القروض لعملائها تبعاً لتغير سعر الخصم .

ب. ارتفاع درجة حساسية الطلب على القروض من المصارف التجارية للتغير في سعر الفائدة ومر يتوقف على أهمية سعر الفائدة كجزء من تكلفة العمليات الإنتاجية التي تستخدم في تمويلها وعلى حالة النشاط الاقتصادي العام .

**(3)- نسبة الاحتياطي القانوني : ( reserve requirement)**

لقد ساد في النظام المصرفي على ان تحتفظ البنوك التجارية بنسبة قانونية معينة من ودائعها بشكل موجودات في صناديقها لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء لضمان حقوق المودعين,وكذلك لإغراض تسوية حسابات المقاصة بين البنوك، ويستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتأثير على القدرة الائتمانية للبنوك خلال تغير هذه النسبة تسبب تغيرات في العرض النقدي وبالتالي يؤثر على الاحتياطيات النقدية من العملة في التداول, وينتج من خلال العملية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم بكلفة وحجم الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينه, وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني نسبة محدودة من البنك المركزي تبعاً لتقديراتهُ لطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة فيها اذا كانت تستوجب تغير السيولة النقدية أثناء الركود او الانتعاش الاقتصادي, لذلك فأن تغير

نسبة الاحتياطي القانوني عن البنك المركزي سواء كان هذا التغير بزيادة هذه النسبة أو تخفيضها يكون مرتبطاً بطبيعة الأوضاع الاقتصادي السائدة.

**ب- الأدوات النوعية ( المباشرة ) :**

تتضمن الأدوات النوعية مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي الى جانب الأدوات الكمية لغرض التأثير على نوعية الائتمان المصرفي وطريقة منحة لغرض تحقيق الأهداف النهائية للسلطة

## المبحث الثاني :أدوات السياسة النقدية الكمية التقليدية والمستحدثة في العراق

كان البنك المركزي العراقي قبل عام 2015 يساير التغيرات الحاصلة في القطاع المصرفي بالاعتماد على الأدوات النقدية المباشرة والتي أقل ما يقال عنها أنها عديمة الفائدة محاولاً من خلالها ضبط وتقليل التغيرات في السوق النقدية في ظل احتكار القطاع العام للنشاط المصرفي متمثلاً بمصرفي الرافدين والرشيد ، وقد

استخدمت السلطة إلى جانب الأدوات النقدية المباشرة على نحو واسع استخدم الأدوات النقدية غير المباشرة ولكن على نحو ضيق (12).

أما في عام 2015 فقد اتسمت السياسة النقدية في العراق بموجب قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لعام 2004 بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية ومن حيث الأهداف ، وبدءاً من هدف كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار إلى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولاً إلى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي ليصبح (عملة وطنية جاذبة) (13).

وفي هذا المجال فقد أشار القانون أعلاه في المادة (28) والمادة (29) إلى الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة والتي تشمل (الاحتياطي القانوني ، عمليات السوق المفتوحة و سعر الخصم) فضلاً عن استحداث أدوات نقدية جديدة ، وهذه الأدوات قد عززت من قدرة المصارف في إدارة السيولة ذات الآجال قصيرة الأجل (14) ويمكن استعراض الأدوات النقدية المطبقة في العراق بعد عام 2015 وهي في الغالب أدوات نقدية غير مباشرة وأدوات مستحدثة ، وكما يأتي :

**أولاً : متطلبات الاحتياطي القانوني :**

وهي واحدة من أهم الأدوات النقدية غير المباشرة ، فهي تمثل احد الأركان الرئيسة للأدوات النقدية غير المباشرة فيمكن بواسطتها التأثير على قاعدة الائتمان المصرفي وبالتالي على عرض النقد بحيث يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير في القابلية الاقراضية للمصارف ، وقد استخدمها البنك المركزي لفترات سابقة من خلال تطبيق نسب مختلفة حسب الودائع من جهة وطبيعة المصرف من جهة أخرى ، واستمر العمل بها لغاية عام 1996 بحيث تم توحيد النسب لكل المصارف بين (2%) للودائع الثابتة و (5%) لودائع التوفير و (20%) للودائع الجارية(15).

أما بعد عام 2015 تبنى البنك المركزي توجهات جديدة لهذه الأداة عن طريق التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع) من خلال قانون البنك المركزي كما جاء في المادة ، بحيث اجري تعديلات على هذه الأداة ويمكن إيجازها بالاتي :

متطلبات الاحتياطي القانوني : هو المبلغ الذي يتعين على المصارف الاحتفاظ به كنسبة تمثل ودائع لدى البنك المركزي والنقد في خزائن المصارف بالدينار العراقي خلال مدة الاحتفاظ بالاحتياطي .

مدة الاحتفاظ بالاحتياطي : تعني مدة الشهر التقويمي الذي يتعين خلالها على المصارف الاحتفاظ باحتياطي إزاء الودائع التي تخضع للاحتياطي خلال المدة .

1- الودائع الخاضعة للاحتياطي : جميع ودائع الزبائن عدا ودائع المصارف الأخرى وهي الودائع ( الجارية ، الادخارية و الحسابات الثابتة ) بالدينار العراقي والعملة الأجنبية والودائع الحكومية .

2- مدة احتساب الاحتياطي : وهي مدة أربعة أو خمسة أسابيع حسب (عدد الأيام) المنتهية يوم الخميس قبل نهاية الشهر التقويمي .

3- رصيد حساب الاحتياطي : يحتسب على أساس معدل المتوسط الشهري وليس على أساس دائم .

4- نسبة الاحتياطي القانوني : وهي نسبة مئوية من قيمة الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني تحدد من قبل البنك المركزي ويمكن أن تعدل في أي وقت وفق سياسته النقدية المتبعة توسعية أو انكماشية .

وقد حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني في عام 2004 بـ (25%) على أن يودع لدى البنك المركزي ما نسبة (20%) وتحتفظ المصارف في خزائنها ما لا يقل عن (5%) لتوفير متطلبات السلامة المصرفية و بخلاف ذلك فان البنك المركزي يفرض فائدة عقابية على المصارف نسبتها (14,5%) تمثل الفرق ما بين المعلومات الصحيحة والمضللة إذا كانت بيانات الاحتياطي القانوني المقدمة إلى المصارف لا تتطابق مع الودائع فعلا(16).

وكذلك بدأ البنك المركزي من خلال هذه الأداة تنفيذ السياسة النقدية عن طريق اللوائح التنظيمية بالطلب من المصارف الاحتفاظ باحتياطيات على شكل حيازات نقدية أو إيداعات لدى البنك المركزي وكذلك عدم السماح للمصارف بالسحب على المكشوف من حسابات الاحتياطي في أي وقت من الأوقات وستكون مستويات الاحتياطي المطلوبة هي مستويات الاحتياطي نفسها للمصارف كافة(17).

ويوضح الجدول رقم (14) رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني للمصارف المحلية والأجنبية العاملة في العراق منذ تطبيق هذه الأداة في عام 2004 إلى عام 2017 .

**تخطيط (1)**

**رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني للمصارف المحلية والأجنبية العاملة في العراق**

**للمدة (2014 – 2015) (مليار دينار)**

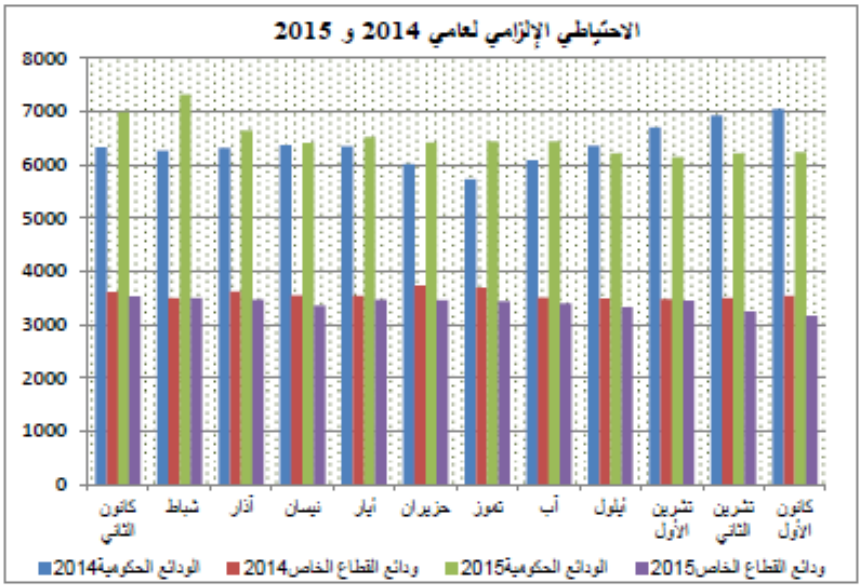


**المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على :**

البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، سنوات مختلفة ، أعداد مختلفة .

**ثانيا : عمليات السوق المفتوحة :**

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فاعلية في الدول المتقدمة التي تمتلك أسواق مالية متطورة ، وهي أيضا واحدة من الأدوات التي استخدمها البنك المركزي بعد عام 2015 بفاعلية لتحقيق زيادة أو نقصان في كمية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية ، ومن ثم التأثير في مقدار ما تمنحه هذه المصارف من ائتمان ، وقد أخذت هذه الأداة اتجاهاً جديداً لاسيما بعد أن أجازت المادة 28 من قانون البنك المركزي الجديد القيام بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية الحائزة على تصريح من قبله بموجب القانون المصرفي أو مع الوسطاء الماليين الحائزين على الترخيص المناسب (18)، فالبنك المركزي يدخل هذه السوق بائعا أو مشترياً لهذه الأوراق المالية مستهدفاً من ورائها التأثير في كمية الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد أو تضخم ، وتوفر إدارة فعالة للسيولة بالاشتراك مع مزادات العملة الأجنبية .

ومن هنا بدأ البنك المركزي العراقي بالتأثير على الاحتياطيات النقدية الفائضة ومن ثم التأثير على أسعار الفوائد قصيرة الأجل ، ويتبع البنك المركزي العراقي إستراتيجية مختلفة في عمليات السوق المفتوحة فمثلاً لغرض تحقيق نمو نقدي طويل الأجل يختار البنك المركزي إستراتيجية تعتمد على تراكم الاحتياطيات من العملة الأجنبية بهدف تحقيق استقرار الأسعار في الارتفاع أو الانخفاض (19) ، ومن أبرز عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي هي :

مزادات العملة الأجنبية :

لقد استخدم البنك المركزي هذه الأداة في عام 2015 وتحديدا في (4 / 10 / 2015) بسبب الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي نتج عنها جملة من التداعيات أهمها الإصدار النقدي الواسع والذي تسبب بانخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي والطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي التي جعلت الاقتصاد العراقي مقيداً

بظروف القطاع ألاستخراجي النفطي وما يدره من عملات صعبة وعدم اعتماد خطة هادفة لتنويع الإيرادات العامة للدولة ، ومن هنا جاء الاعتماد على هذه الأداة في تمويل التجارة الحكومية والتجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف من خلال مزادات العملة الأجنبية ، وان هذه الأداة قد حققت جملة من الأهداف منها(20) :

تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي .

وسيلة غير مباشرة لتطبيق السياسة النقدية في الادارة والسيطرة على السيولة في الاقتصاد والمحافظة عليها .(21)

تعتبر مصدراً أساسياً لتمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي يحتاجها السوق العراقية.

المحافظة على استقرار سعر الصرف .

توفير موارد بالعملة الأجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات التحويل للمبالغ بالعملات الأجنبية .

ساهمت هذه الأداة بشكل كبير في السيطرة على عرض النقد وعلى العملة المطبوعة من خلال شراء البنك المركزي للعملة الأجنبية المتوفرة لدى وزارة المالية لغرض تمكين الوزارة من دفع النفقات التشغيلية للموازنة العامة للدولة بالدينار العراقي دون الحاجة إلى إصدار عملة إضافية تزيد من حجم الكتلة النقدية وتسهم في رفع معدلات التضخم .

يوضح الجدول رقم (15) مبيعات ومشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي في المزاد العلني ومشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية (MOF) .

**جدول (15)**

**مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية في مزاد العملة الأجنبية ومشتريات البنك المركزي للعملة**

مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي لعامي 2014 و 2015

مليون دولار

| الشهر | 2014 | | 2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | المبيعات | المشتريات من وزارة المالية | المبيعات | المشتريات من وزارة المالية |
| كانون الثاني | 3992 | 4500 | 2828 | 0 |
| شباط | 3423 | 2500 | 1598 | 2000 |
| آذار | 4713 | 4000 | 2581 | 2000 |
| نيسان | 4232 | 3500 | 3078 | 2750 |
| أيار | 4266 | 3965 | 3366 | 5500 |
| حزيران | 4722 | 3500 | 4956 | 2250 |
| تموز | 3660 | 5300 | 4999 | 3000 |
| آب | 5153 | 3500 | 5464 | 4000 |
| أيلول | 4931 | 3750 | 3656 | 2500 |
| تشرين الأول | 4143 | 5000 | 3670 | 2500 |
| تشرين الثاني | 4573 | 4500 | 4693 | 3250 |
| كانون الأول | 3920 | 3500 | 3415 | 2700 |
| المجموع | 51728 | 47515 | 44304 | 32450 |
| الاعتمادات | 2735 | | | |
| المجموع النهائي | 54463 | | | |

**المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على :**

- ✓ البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، سنوات مختلفة ، أعداد مختلفة .

نلاحظ خلال المدة (2014 - 2015) بلغ المجموع الإجمالي لمشتريات البنك 47515 والمبيعات 54463

## التوصيات والاستنتاجات

## 1 - الاستنتاجات :

أ - مما تقدم يتضح بأن السياسة النقدية هي انعكاس لقدرة البنوك المركزية على استعمال الأدوات والأجراءات التقدية من اجل التأثير على الاهداف النقدية في سوق النقد من ثم التأثير على الاهداف الاقتصادية النهائية للدولة .

ب - تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي بهذا المعنى فأنها تشمل على جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي .

جـ - في القانون من المادة 28 والمادة 29 الى الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة والتي تشمل (الاحتياطي القانوني - عمليات السوق المفتوح وسعر الخصم فضلا عن استخداث أدوات نقدية جديدة وهذه الأدوات قد عززت من قدرة المصارف في ادارة سيولة ذات الأجال قصيرة الأجل ويمكن استعراض الأدوات النقدية المطبقة في العراق بعد عام 2015 وهي في الغالب أدوات نقدية مباشرة

## 2 - التوصيات :

أ - العمل على تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي من خلال تفعيل دور السياسية النقدية

ب ـ العمل تكثيف الجهود والمتابعة من خلال البنك المركزي لمعالجه بعض الاثار النقدية والعمل على الاستقرار الاقتصادي

# المصادر


(1) خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008 ، ص 453 .

(2) سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى، شركة الكاظمية للنشر والترجمة ، الكويت ، 1982 ، ص655.

(3) د. أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف ( مدخل تحليلي ونظري ) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 183 .

(4) توماس ماير ، وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أ. د السيد أحمد عبد الخالق ، و أ . د أحمد بديع بليح ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2002 ، ص 487- 594.

(5) للمزيد أنظر:

_ د.رشاد العصار , د.رياض الحلبي , النقود والبنوك , دار صفاء للنشر ,عمان ,2000,ص 151.

_ د. عوض الدليمي ,النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990, ص ص 188-187.

(6) أنظر في :

- د. هيل عجمي جميل الجنابي , د. رمزي ياسين يسع ارسلان , النقود والمصارف والنظرية النقدية , دار وائل للنشر,الطبعة الاولى ,بغداد ,2009 ,ص 259 .

باري سجيل ، النقود والبنوك من وجهة نظر النقديون ، ترجمة : طه عبد الله منصور ، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد, دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987 ، ص291 .

(7) د. أيهاب الدسوقي ، النقود والبنوك والبورصة ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2009 ، ص 59 .

(8)د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، مصدر سابق, ص,589.

(9) توماس ماير ، وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، مصدر سابق ص 506 .

(10) د.عبد المنعم السيد علي , د.نزار سعد الدين , مصدر سابق ,ص.364

(11) د.عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد , اقتصاديات النقود مع رؤية إسلامية ,مطبعة الكمالية ,جامعة المنصور ,1989,ص279.

(12)سامي فاضل عطو ، دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2 ، ( بغداد : بيت الحكمة ، 1999 ) ، ص 56 .

(13) د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق (بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 23 ، كلية الادارة والاقتصاد ، ( بغداد : جامعة بغداد ، 2010 ) ، ص 8.

(14) البنك المركزي العراقي ، ملخص عن أدوات السياسة النقدية ، مصدر سبق ذكره ، ص 2 .

(15) سامي فاضل عطو ، دراسة حول تطوير القطاع المالي وأدوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي ،المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ، مجلة الرشيد المصرفي ( بغداد : بيت الحكمة ، 2001 ) ، ص 24 .

(16) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007 ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،2007 ، ص 17 .

(17) سجى فاضل جواد ، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 15 ، العدد 55 ، كلية الادارة والاقتصاد ، ( بغداد : جامعة بغداد ، 2009 ) ، ص 138

(18) البنك المركزي العراقي ، قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 ، المادة (28) عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة ألفقره (أ) والفقرة (ب) ، إعداد صباح المفتى ، 2010 ، ص ص 40 – 41 .

(19)احمد إسماعيل المشهداني ، حيدر حسين آل طعمه ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2014 – 2015) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 33 ، كلية الادارة والاقتصاد ، ( بغداد : الجامعة المستنصرية ،2012 ) ، ص 134.

(20) البنك المركزي العراقي ، ملخص عن أدوات السياسة النقدية ، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

(21) وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، مصدر سابق ، ص 6 .

(22) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 44 – 53 .